العرب
الإثنين 2021/08/09
السنة 44 العدد 12143

# دعم فرنسي واضح لقرارات الرئيس التونسي

## باريس لا تمانع في إعداد خارطة طريق انطلاقا من الشرعية الشعبيّة

أعرب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن رغبة بلاده في دعم تونس التي تشهد تطورات سياسية جديدة، وإعداد خارطة طريق انطلاقا من الشرعية الشعبية التي يحظى بها الرئيس قيس سعيد، فضلا عن الاستجابة السريعة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تواجهها البلاد.

خالد هدوي

تونس – أعلنت فرنسا دعمها الواضح للقرارات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيد منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي، وعبّرت باريس عن عدم رفضها لإعداد خارطة طريق انطلاقا من الشرعية الشعبية التي يحظى بها قيس سعيّد في تونس، في خطوة تهدف إلى تفعيل تلك القرارات وتحقيق تطلعات التونسيين.

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون السبت إن فرنسا تقف إلى جانب تونس وشعبها في هذه اللحظة الحاسمة، في وقت تعهد فيه سعيّد بعرض خارطة طريق لإدارة المرحلة في أقرب وقت.

ونقل بيان صادر عن قصر الإليزيه عن الرئيس الفرنسي قوله إثر مكالمة هاتفية مع الرئيس التونسي قيس سعيد، إن فرنسا تقف إلى جانب تونس والشعب التونسي من أجل سيادتها وحريتها.

وأعلن ماكرون "رغبته في أن تتمكن تونس بسرعة من الاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تواجهها".

علاقات تاريخية

وأضاف الرئيس الفرنسي "تونس يمكن أن تعتمد على دعم فرنسا لمواجهة كل هذه التحديات".

وأكد الرئيس سعيد التزامه بالاستجابة للأولويات العاجلة، وقال إنه سيعرض بسرعة خارطة طريق للفترة المقبلة وسيواصل إعلاء الشرعية الشعبية.

واعتبرت شخصيات سياسية تونسية أن الموقف الفرنسي يأتي في إطار دعم توجّهات الرئيس سعيّد والمرحلة السياسية الجديدة التي أسسها في تونس، مرجّحة أن يرتفع منسوب التعاون الثنائي بين البلدين في مستوياته الاقتصادية والأمنية.

عبدالعزيز القطي

فرنسا تدعم المسار الجديد في تونس لتحقيق الاستقرار

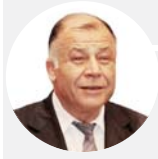

ناجي جلول

باريس الآن تشجّع مساندة الشعب للرئيس سعيّد

وأفاد الناشط السياسي عبدالعزيز القطي بأن "دعم الدول الأجنبية –على غرار فرنسا وكذلك البلدان الصديقة والشقيقة– لقرارات قيس سعيد كان منتظرا؛ فقد كانت تتابع التطورات في تونس التي وصلت إلى وضع غير مسبوق في السنوات العشر الأخيرة".

وأضاف، في تصريح لـ"العرب"، "فرنسا تسعى لتوطيد علاقاتها مع تونس وبقية دول المغرب العربي، وهي تدعم المسار الجديد في تونس لتحقيق الاستقرار السياسي"، وقال "باريس تؤسس لعلاقات اقتصادية جديدة ودفع الاستثمار بعد دخول تونس في هذه المرحلة".

وتابع "فضلا عن التعاون الاقتصادي هناك مصالح مشتركة بين الطرفين وفي مقدمتها المسألة الأمنية والمزيد من حماية الحدود وتأمينها من مختلف المخاطر".

ويبدو جليا أن فرنسا تدعم بشدة الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد يوم الخامس والعشرين من يوليو الماضي وأبرزها حل الحكومة وإقالة رئيسها هشام المشيشي وتجميد البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه.

وفسّر مراقبون الدعم الفرنسي لقيس سعيد بما يحظى به من شرعية شعبية (قرابة 3 ملايين ناخب)، فضلا عن خيبة أمل الشارع التونسي في الطبقة السياسية الحاكمة والأحزاب، وفي مقدمة ذلك أجندات حركة النهضة وحلفائها التي أدت إلى التراجع على جميع المستويات.

وسجّل هؤلاء المراقبون ارتياحا فرنسيا لتوجهات قيس سعيد وسعيه لتصحيح المسار وإرساء الاستقرار السياسي في البلاد.

وأكد ناجي جلول، أمين عام الائتلاف الوطني التونسي، في تصريح لـ"العرب" على "وجود علاقات تاريخية بين فرنسا وتونس، وباريس الآن تشجّع مساندة الشعب للرئيس سعيّد"، وأفاد بقوله "شرعية الشارع التونسي اليوم أجبرت كل الأطراف على مراجعة مواقفها".

وأضاف جلول "ما قام به قيس سعيّد ممتاز، لأن ثورة يناير 2011 قامت أساسا على المطالب الاجتماعية (شغل، وتنمية، وكرامة وطنية)، والشعب التونسي كره الأحزاب وسياساتها المصلحية على امتداد عشر سنوات، حيث أهملت الطبقة السياسية مطالب مختلف الفئات".

وتابع "سعيّد وظّف النقمة الشعبية على الأحزاب والطبقة السياسية، وعليه الآن أن يواصل حل البرلمان وتنظيم استفتاء شعبي وإجراء انتخابات مبكّرة، لأنه صاحب الشرعية الشعبية".

وبخصوص مستويات الدعم الفرنسي لتونس قال ناجي جلول "آمل أن تلعب فرنسا دورا مهما في دعم العلاقات الاقتصادية والسياسية في المرحلة القادمة، ويجب على تونس أن تبني علاقات متوازنة مع باريس ومع كامل العواصم الأوروبية".

وتعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول لتونس ويرتبط البلدان بعلاقات تاريخية، وتتحدث الكثير من التقارير عن التأثير الفرنسي في السياسات التونسية منذ الاستقلال عام 1956.

ولم يقتصر الدعم الموجه إلى تونس على الجانب الفرنسي، بل ساندت دول أخرى قرارات الرئيس سعيّد. ويرى مراقبون أن سعيّد تحصل على دعم غربي وخليجي يمنحه الثقة لاستكمال إجراءاته.

وقال أنور قرقاش، المستشار الدبلوماسي للرئيس الإماراتي، إن بلاده "تتفهم القرارات التاريخية للرئيس وتدعمها، وهي تدرك أيضا أهميتها للحفاظ على الدولة التونسية والاستجابة لإرادة شعبها".

جاء ذلك في بيان صادر السبت عن رئاسة الجمهورية التونسية، عقب لقاء جمع أنور قرقاش مع الرئيس سعيد في قصر قرطاج.

وثمّن أنور قرقاش ما اعتبره "اللحظة التاريخية التي تشهدها تونس"، مشددا على أن "الإمارات على ثقة بقدرة الرئيس سعيّد على عبور هذه المرحلة وحماية الدولة التونسية من كل ما يهددها".

وأعرب كذلك "عن استعداد الإمارات لدعم تونس والوقوف إلى جانبها تعزيزا لما يجمع البلدين من روابط أخوية تاريخية".

وأشاد قيس سعيد "بمتانة علاقات الأخوة الوطيدة والمتميزة التي تجمع بين البلدين، وجدد تأكيد حرص تونس على مزيد الارتقاء بها إلى أعلى المراتب خدمة للمصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين"، وفق البيان.

وبدأ الرئيس التونسي قيس سعيد، الذي يتولى السلطة التنفيذية بشكل كامل منذ إعلان التدابير الاستثنائية، بعدة إقالات في أجهزة الدولة وعين وزراء جددا ولكنه لم يعين رئيس وزراء ولم يعرض خارطة طريق لإدارة المرحلة القادمة.

# تركيا: موضوع المقاتلين في ليبيا غير قابل للتفاوض

طرابلس – أعربت تركيا عن تمسّكها ببقاء قواتها العسكرية في الأراضي الليبية، في مسعى لتخفيف التفاؤل الأميركي بشأن قرب انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا.

وأكّد وزير الدفاع التركي خلوصي أكار أن "قوات الجيش التركي باقية في ليبيا ولن تغادر".

وقال أكار في تصريحات صحافية السبت "إن الوجود التركي في ليبيا يأتي في إطار التعاون العسكري والتعليمي"، الذي تقدمه بلاده لصالح طرابلس، وفقا للتفاهمات بين البلدين.

وأشار إلى أن بلاده "تقدم استشارات أمنية وتدريبية، وأنهم ليسوا أجانب في ليبيا وإنما يواصلون أنشطتهم هناك بدعوة من الحكومة".

وتتوالى تصريحات الوزير التركي وزياراته إلى ليبيا، وفي زيارة غير معلنة ولم ينسق لها مع الحكومة الليبية، زار أكار طرابلس ضمن وفد رفيع المستوى على رأسه وزير الخارجية مولود جاويش أغلو شهر يونيو الماضي، مما أثار حينها موجة غضب واسعة في الشارع الليبي.

ويأتي ذلك في وقت تطالب فيه القوى الإقليمية والدولية، فضلا عن طيف واسع من القوى السياسية في ليبيا بخروج القوات الأجنبية والمرتزقة من البلاد، في إطار الاستعداد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المنتظرة في ديسمبر القادم.

وسبق أن أشار مبعوث الولايات المتحدة الخاص وسفيرها لدى ليبيا ريتشارد نورلاند، إلى تحقيق تقدم في المفاوضات مع تركيا بشأن انسحاب المقاتلين السوريين، لافتا إلى أنهم يساعدون اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في وضع رؤية لانسحاب القوات الأجنبية بالمشاركة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وقال نورلاند في تصريحات صحافية الخميس بشأن ما أعلن عقب مؤتمر برلين عن موافقة روسيا وتركيا على سحب قواتهما من ليبيا "الحقيقة ما قلته إننا نعتقد أن في نقاشنا ومحادثاتنا مع تركيا وروسيا أنهم مستعدون لمناقشة خروج المقاتلين السوريين".

كما أوضح نورلاند أنه "في ما يتعلق بانسحاب القوات الروسية والتركية سيكون ذلك تحديا، والجميع واعون لذلك، وأعتقد أنهم سوف يتوصلون إلى قناعة بأن ذلك في مصلحتهم، وعليهم أن ينسحبوا حتى تتوفر عناصر السيادة للحكومة الليبية ومن أجل الاستقرار في المنطقة".

وطلبت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 التي تضم ضباطا كبارا من الفريقين المتصارعين، إيجاد مراقبين محليين في هذه المرحلة.

كما طلبت اللجنة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة باللجوء إلى مراقبين دوليين على الأرض، للمساهمة في دعم آلية المراقبة الليبية، والبدء في تنفيذ مخرجات مؤتمري برلين1 وبرلين2 الخاصة بسحب المرتزقة.

وسبق أن جددت الولايات المتحدة تأكيداتها على ضرورة سحب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا.

وقال المتحدث الإقليمي باسم الخارجية الأميركية ساموبل وربيرج، إن واشنطن تدعم ليبيا كدولة مستقرة وذات سيادة، مضيفا أن بلاده تعمل مع كل الأطراف المعنية في ليبيا، لمنع أي تصعيد أو تدخل خارجي.

وحذر الاتحاد الأوروبي من أن أي شخص يُعتقد أنه يعوق إجراء الانتخابات في ليبيا إلى ما بعد الموعد المقرر في 24 ديسمبر سيكون عرضة لخطر العقوبات، قبل الاجتماع الذي يهدف إلى تشديد الخناق على أولئك الذين يعرقلون الانتخابات أو انسحاب القوات الأجنبية من ليبيا.

خلوصي آكار

قوات الجيش التركي باقية في ليبيا ولن تغادر

ويعد سحب القوات الأجنبية والمرتزقة أمرا ملحا لضمان نجاح العملية السياسية التي لا تزال تراوح مكانها بينما تكابد حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت حديثا، لإنجاز مهمتها وأساسها توحيد مؤسسات الدولة والتحضير لانتخابات عامة رئاسية وتشريعية قبل نهاية العام الحالي.

ووفق تقارير دولية، فإن ما لا يقل عن عشرين ألف مقاتل أجنبي متواجدون في ليبيا وينحدرون من جنسيات سورية وتشادية وسودانية وروسية وجنسيات أخرى.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ناقش ملف سحب المرتزقة من ليبيا مع نظيره التركي أردوغان في أكثر من لقاء.

وسبق لأنقرة أن وافقت على الشروع في سحب المرتزقة، لكن العملية كانت شبه صورية، حيث قامت بترحيل عدد قليل وصغير من المرتزقة لكنها بعد أيام استقدمت حوالي سبعين مقاتلا جديدا.

ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات تعالت الأصوات مجددا بسحب المرتزقة كضمان وشرط لإنجاز الاستحقاق الانتخابي.

# المغرب يباشر إجراءات أمام القضاء الإسباني بسبب «بيغاسوس»

الرباط – لجأ المغرب إلى القضاء الإسباني وكلّف مكتب محاماة بمباشرة إجراءات قانونية أمام المحاكم الإسبانية على خلفية نشر ادعاءات تتهمه بالتجسس باستخدام برنامج "بيغاسوس" الإسرائيلي.

وقالت وكالة الأنباء المغربية الرسمية السبت إن المملكة ستباشر من خلال مكتب المحاماة "إيرنيستو دياث – باستين إي أبوغادوس" إجراءات قانونية أمام المحاكم الإسبانية "على خلفية النشر والبث المتكرر على التراب الإسباني لافتراءات كاذبة، مغرضة ومضللة ضد المملكة".

ونقلت الوكالة بيانا لمكتب المحاماة الإسباني المكلف من جانب الرباط جاء فيه أن "المملكة المغربية لم يسبق لها الحصول على البرنامج المسمى 'بيغاسوس' أو استعماله، والمعلومات الأخيرة المنشورة حول هذا الموضوع كاذبة ومغرضة".

ولم يحدد البيان طبيعة الإجراءات ولا الجهات التي يسعى المغرب لمقاضاتها أمام القضاء الإسباني.

ويأتي ذلك بعد فشل منظمة العفو الدولية (أمنستي) و"فوربيدن ستوريز" في تقديم أدلة للقضاء الفرنسي تثبت ادعاءاتهما بـ"استخدام المغرب برنامج التجسس 'بيغاسوس'" بعد انتهاء الآجال القانونية لتقديمها.

الرباط تستنجد بالمحاكم الإسبانية

وقال أوليفييه براتيلي (محامي المغرب بباريس) لوسائل إعلام فرنسية "انتهت رسميا المهلة (عشرة أيام) التي منحتها المحكمة الجنائية في باريس لمنظمتي العفو الدولية 'أمنستي' والائتلاف الصحافي 'فوربيدن ستوريز' لتقديم ما يثبت اتهامهما للمغرب بالاستخدام المزعوم لبرنامج التجسس 'بيغاسوس'، دون أن تقدما شيئا".

وكلّفت المملكة سفيرها في فرنسا شكيب بنموسى أوليفييه براتيلي برفع دعوتين بتهمة التشهير ضد هاتين المنظمتين اللتين كانتا وراء الكشف عن هذا البرنامج المصنع من طرف شركة "أن. أس.أو" الإسرائيلية.

ورفع وزير الداخلية المغربي عبدالوافي لفتيت قبل أيام في باريس شكوى بتهمة "الوشاية الكاذبة" ضد ميديا بارت ومدير نشرها إيدوي بلينيل، بحسب ما أعلنه محامي الوزير رودولف بوسيلوت في بيان صحافي.

وأضاف البيان أن الوزير يعتزم الطعن في "الادعاءات الخبيثة والافتراءات التي تروجها هذه الوسائل الإعلامية والتي توجه اتهامات خطيرة للمؤسسات التي يمثلها دون تقديم أي دليل ملموس".

وكان المغرب في الأسابيع الماضية في مرمى هجمات إعلامية ممنهجة من قبل صحف فرنسية وأميركية وإسبانية عقب صدور تقرير "فوربيدن ستوريز" الذي تضمن "ادعاءات زائفة"، حسبما أكدته الحكومة المغربية.

وأعلن المغرب فتح تحقيق قضائي حول الاتهامات الموجهة إليه بعد ورود اسمه ضمن قائمة من الدول في تحقيق استقصائي نُشر في عدد من الصحف الدولية، يزعم أنه استعمل برنامج "بيغاسوس" للتجسس على هواتف صحافيين ونشطاء حقوقيين.

> المغرب يرفع دعوى قضائية ضد منظمتي العفو الدولية وفوربيدن ستوريز اللتين تقفان وراء اتهام الرباط باختراق هواتف شخصيات

وسبق أن أصدرت رئاسة النيابة العامة تعليماتها إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط (ممثل النيابة العامة في محكمة النقض وعضو في المجلس الأعلى للسلطة القضائية) بفتح تحقيق قضائي حول مزاعم وادعاءات باطلة تنسب إلى السلطات المغربية العمومية، تضمنتها مواد إخبارية صادرة عن صحف أجنبية تقحم المؤسسات الدستورية الوطنية في قضايا تمس بالمصالح العليا للمملكة المغربية.

وأعطى الوكيل العام للملك تعليمات إلى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية لإجراء تحقيق معمق في هذا الملف من أجل الكشف عن ظروف وخلفيات وملابسات نشر هذه الاتهامات والمزاعم، حتى يتأتى تحديد المسؤوليات وترتيب ما يجب قانونا في ضوء نتائج البحث.

والخميس الماضي أعلن المغرب مقاضاة شركة نشر صحيفة "زود دويتشه تسايتونغ" الألمانية، بعد رفع دعاوى مماثلة في الثاني والعشرين من يوليو الماضي ضد منظمتي العفو الدولية و"فوربيدن ستوريز" اللتين تقفان وراء اتهام الرباط باختراق هواتف العديد من الشخصيات العمومية الوطنية والأجنبية عبر "بيغاسوس".

ورفعت السلطات المغربية دعوى قضائية ضد كل من صحيفة "لو موند" وموقع "ميديا بارت" و"فرانس راديو" بفرنسا في الثامن والعشرين من يوليو الماضي، وذلك بتهمة التشهير.

ونشرت صحيفة "الغارديان" البريطانية في الرابع عشر من يوليو الماضي نتائج تحقيق أجرته 17 مؤسسة إعلامية تؤكد أن برنامج "بيغاسوس" للتجسس انتشر على نطاق واسع حول العالم "واستخدم لأغراض سيئة".